الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٥/١١
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٠
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

تأثير الغاز الروسي في الحرب الروسية- الاوكرانية: الواقع والمستقبل

The impact of Russian gas in the Russian-Ukrainian war: reality and future

م.م علي مجيد حميد م.د ستار حميد ياسر
M.M. Ali Majeed Hameed M.D. Sattar Hameed Yasser
هيئة البحث العلمي
Scientific Research Authority
ali.m.hameed@src.edu.iq dr.sattar.h.yasser@src.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تناول هذا البحث دراسة "الغاز الروسي في الحرب الروسية– الأوكرانية: التأثيرات الراهنة والآفاق المستقبلية"، بهدف تحليل أثر الصراع على صادرات الغاز، وأمن الطاقة، والاقتصاد الأوروبي، وتقييم البدائل المتاحة. وانطلق البحث من فرضية مفادها أن الحرب شكلت نقطة تحول دفعت الاتحاد الأوروبي لتسريع جهود إنهاء الاعتماد على غاز موسكو بحلول نهاية عام ٢٠٢٧ عبر خطة .(REPowerEU) وباعتماد المنهج الوصفي– التحليلي والمقاربة الجيوسياسية، توصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها: حدوث انهيار تاريخي في صادرات الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى أوروبا ليصل لخيارات دنيا (نحو ٦% عام ٢٠٢٦) مع توقف العبور عبر أوكرانيا عام ٢٠٢٥، مما تسبب في قفزة قياسية للأسعار العالمية وتصاعد معدلات التضخم الأوروبية. كما خلص البحث إلى نجاح الاتحاد الأوروبي جزئياً في تنويع إمداداته بالاعتماد على الغاز المسال الأمريكي والموردين من بحر قزوين، الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، إلى جانب تسريع نشر الطاقات المتجددة، مؤكداً أن العلاقات الطاقوية بين الطرفين قد انقطعت بشكل استراتيجي ولن تعود لسابق عهدها.

الكلمات المفتاحية :الغاز الروسي، الحرب الروسية– الأوكرانية، أمن الطاقة الأوروبي، الجيوسياسية، الطاقة المتجددة.

Abstract

this research investigated " The Impact of Russian Gas on the Ukrainian War: Current Situation and Future Prospects." It aimed to analyze the conflict's impact on gas exports, energy security, and the European economy, while evaluating available alternatives. The

study operated on the hypothesis that the war served as a major turning point, compelling the EU to accelerate its phase-out of Russian gas by the end of 2027 through the (REPowerEU) plan. Employing a descriptive-analytical methodology and a geopolitical approach, the study reached several key findings: a historic collapse in Russian pipeline gas exports to Europe, plunging to minimal levels (around 6% by 2026) alongside the cessation of transit via Ukraine in 2025, which triggered record surges in global prices and drove European inflation. Furthermore, the research concluded that the EU partially succeeded in diversifying its supplies through US LNG and agreements with alternative suppliers in the Caspian, Middle East, and North Africa, while accelerating renewable energy deployment, confirming a strategic fracture in energy relations that is highly unlikely to be reversed.
Keywords: Russian Gas, Russian-Ukrainian War, European Energy Security, Geopolitics, Renewable Energy.

المقدمة

شكل الغاز الروسي أحد أهم الموارد الاستراتيجية في النظام الدولي المعاصر، نظراً لدوره الحيوي في تشغيل الاقتصادات الصناعية ودعم الاستقرارين السياسي والاجتماعي في عدد من الدول. وقد احتل هذا المورد موقعاً محورياً في منظومة أمن الطاقة الأوروبية خلال العقود الماضية، إذ اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي بدرجات متفاوتة على الإمدادات الروسية لتلبية احتياجاتها الصناعية والمنزلية، الأمر الذي جعل من هذه العلاقة أكثر من مجرد تبادل تجاري، بل عنصراً بنيوياً في توازن العلاقات الجيوسياسية بين روسيا وأوروبا. ومع اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية عام ٢٠٢٢، برزت أزمة الطاقة في أوروبا بشكل حاد، حيث اتجه الاتحاد الأوروبي إلى تقليل اعتماده على الغاز الروسي ضمن استراتيجية

تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتسريع التحول نحو بدائل أكثر استدامة. وقد أعلنت المفوضية الأوروبية في مايو/أيار ٢٠٢٢ عن خطة "REPowerEU" التي تستهدف إنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي تدريجياً، إلا أن تنفيذ هذه الخطة واجه تحديات اقتصادية وبنيوية كبيرة.

وفي هذا السياق، تحوّل الغاز الروسي إلى أداة ضغط جيوسياسية في الصراع غير المباشر بين روسيا والاتحاد الأوروبي، حيث ساهم خفض الإمدادات وارتفاع الأسعار بشكل حاد في خلق أزمة طاقة انعكست آثارها على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي والاستقرار في الدول الأوروبية. وتشير بيانات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) إلى أن روسيا كانت تزود أوروبا بنحو ٤٠% من احتياجاتها من الغاز قبل الحرب، إلا أن هذه النسبة تراجعت بشكل كبير بعد عام ٢٠٢٢ نتيجة العقوبات الأوروبية وإعادة توجيه روسيا لصادراتها نحو أسواق بديلة. كما يؤكد صندوق النقد الدولي (IMF) أن صدمة أسعار الطاقة كانت من أبرز أسباب تباطؤ النمو الاقتصادي في أوروبا خلال المرحلة اللاحقة للحرب.

وعليه، تطرح هذه التطورات تساؤلات استراتيجية مهمة حول طبيعة العلاقة بين أمن الطاقة والأمن القومي، ومدى قدرة الموارد الطبيعية على إعادة تشكيل موازين القوة والتحالفات الدولية، فضلاً عن مستقبل الدور الروسي في سوق الغاز العالمي والأوروبي في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من تناوله احد اخطر الازمات حول العالم والتي زعزت استقرار نظام الطاقة العالمي خلال السنوات الاخيرة، أذ يسلط الضوء على التحولات العميقة التي افرزتها الحرب الروسية – الاوكرانية في سياسات الطاقة العالمية، فمنذ اندلاع الصراع بين روسيا و اوكرانيا، برزت قضية الامن الطاقوي بوصفها محوراً رئيسياً في

النقاشات الاستراتيجية الاوربية، ليس فقط لما يترتب عليه من تداعيات اقتصادية مباشرة، بل لما يحمله من تداعيات جيوسياسية بعيدة المدى موازين القوى وانماط الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل تأثير الحرب الروسية – الاوكرانية على صادرات الغاز الروسي الى السوق الاوربية، ودراسة انعكاسات ذلك على الامن الطاقي، مع تقييم سياسات الاتحاد الاوربي الرامية لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، اضافة الى استشراف الافاق المستقبلية لامدادات الطاقة.

أشكالية البحث: تتمحور المشكلة البحثية في محاولة فهم ومعرفة الى اي مدى اسهم الصراع الروسي – الاوكراني في اعادة تشكيل معادلة أمن الطاقة والاقتصاد الأوروبي في ظل تحولات صادرات الغاز الروسي، ومامدى نجاح السياسات الأوروبية البديلة في تحقيق التوازن بين تحييد الاعتماد على الموارد الروسية وضمان استقرار الإمدادات في مواجهة المخاطر الجيوسياسية والأمنية الراهنة؟ ومن هنا تنبثق التساؤلات الآتية:

١. كيف اثر الصراع على حجم وتجاهات تدفق الغاز الروسي نحول أوروبا؟
٢. ما انعكاسات أزمة الغاز على أمن الطاقة ومعدلات النمو والتضخم في الأتحاد الأوروبي؟
٣. ما مدة فاعلية الاستراتيجيات الأوروبية في خفض الارتهان للغاز الروسي؟
٤. ما هي سيناريوهات استقرار امدادات الطاقة الأوروبية في ظل المخاطر الجيوسياسية الراهنة؟

فرضـية البحـث: ينطلـق البحـث مـن فرضـية اساسـية مفادهـا أن الحـرب الروسـية – الاوكرانية قد شكلت نقطة تحول جوهرية في سياسة الاتحاد الاوربي في موضوع الطاقة، أذ أن الاعتماد المفرط على الإمدادات الروسية للغاز افضى مع اندلاع الصراع الى أزمة امنية واقتصادية حادة، مما دفع الاتحاد الاوربي الى تسريع جهود تنويع المصادر عبر تعزيز التعاون الداخلي بين الدول الاعضاء وصولاً الى اتفاق بوقف جميع الإمدادات بحلول نهاية عام ٢٠٢٧. بهدف ضمان امنه الطاقوي وان ترتب على ذلك كلفة اقتصادية وبيئية مرتفعة.

منهجيـة البحـث: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي– التحليلي مستعيناً بالمقاربة الجيوسياسية كمنظور تحليلي، وذلك من خلال وصف طبيعة العلاقة الطاقوية بين روسيا والاتحاد الأوروبي قبل الحرب الروسية – الأوكرانية، وتحليل التحولات التي طرأت عليها بعد اندلاع الحرب، وانعكاساتها على أمن الطاقة الأوروبي والاقتصاد العالمي.

هيكليـة البحـث: تناول البحث ثلاث محاور تطرق المبحث الاول الى الغاز الروسي واهميته لاوربا وركز الثاني على تأثير الصراع على امن الطاقة والاقتصاد الاوربية اما المبحث الاخير تناول السياسات الاوربية واستراتيجيات المستقبل.

المحور الاول : دور الغاز الروسي وأهميته لاوروبا

يشكل الغاز الروسي تاريخياً عموداً فقرياً لأمن الطاقة في أوروبا، حيث كانت روسيا المورد ارئيسي لأكثر من ٤٠% من واردات الدول الاوربية في الاتحاد قبل عام ٢٠٢٢، اذا تعمتد عليه دول من الاتحاد بنسبه كبيرة، وتكم اهميته في السعر التنافسي وموثوقيته وشبكة الانابيب مثل (نورد ستريم Nord stream) الذي ينقل الغاز مباشرة الى المانيا، (يامال –

اوروبا Europe – Yamal) عبر بيلاروسيا وبولندا ثم المانيا(ما واقع الغاز الطبيعي،2026)، وشبكة انابيب عبر اوكرانيا الذي توقف بعد انتهاء الاتفاق بين روسيا و اوكرانيا في بداية عام ٢٠٢٥ بحيث انخفض الى ادنى مستوى له منذ منتصف سبيعانت القرن الماضي اثر اغلاقه الطريق عبر اوكرانيا(سويدان،٢٠٢٢، ص١١) الرابع هو خط (ترك ستريم Turk Stream) الذي يمر عبر البحر الاسود.

اولا: دور الغاز الروسي في توليد الطاقة واعتماد اوروبا عليه قبل الحرب.

توصف العلاقة الاقتصادية الطاقوية بين روسيا و دول الاتحاد الاوربي انموذجاً لعلاقة طرف منتج ومصدر وطرف مستهلك، اذا تعتمد اوربا بشكل كبير على الغاز الروسي لانها تفتقر الى الطاقة بحد ذاتها، وهذا ما جاء في استراتيجية الامن الاوربي (ESS) التي اكدها المجلس الاوربي (European council) في ديسمبر عام ٢٠٠٣، على ضرورة التعاون مع موسكو واعتبارها من اهم شركاء دول الاتحاد الى جانب الصين والهند واليابان وكندا،لان الطاقة هي القاسم المشترك في هذه العلاقة الروسية–الاوربية المبنية على الملحة التي تتحق بين الطرفين في الاستيراد والتصدير، لكن هذه العلاقة تتأثر بعوامل خارجية في طبيعتها مثل الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية على الاتحاد الاوروبي في قضية فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا مما يجعل العلاقة اكثر تعقيداً(الشمري، ٢٠٢٠، ص٤٨٢).

حيث تعود جذر هذه العلاقة الى تفسير تاريخي بين الشرق والغرب في مجال الغاز الطبيعي، والذي يقسم الى ثلاث فترات المرحلة الاولى في عام ١٩٦٠ بداية انتشار النقل واستخدام الغاز الطبيعي في اوروبا، والثانية ١٩٧٠ حيتما ارادات اوروبا توسيع الاستهلاك وكان الاتحاد السويفيتي بحاجة الى التقنية الغربية لتطوير الانتاج، والمرحلة الثالثة عام

١٩٩٠ بعد انهيار الاتحاد الوسفيتي وتحول وزارة الغاز الى شركة مملوكة للدولة (غاز بروم)(Moravcsik،٢٠٢٠). أذ تعد الشركة الاساسية في رسم سياسية الطاقة الروسية، فهي الوحيدة التي تمتلك حق التوجه الى السوق الخارجية وفق مرسوم رئاسي صدر في عام ١٩٩٢ والذي ينص على احتكار الشركة لبيع الطاقة الروسية خارج حدود الدولة (Reviron, 2008, p41).لكن ما أن تغيرت الاوضاع بسقوط الاتحاد سنة ١٩٩١ وتغيير التوجهات في السياسة الخارجية الروسية بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى السلطة عام ٢٠٠٠، سعى الى فرض هيمنته بالكامل على السلطة سياسياً وأمنياً واقتصادياً، ثم اتجه للحفاظ على ما اسماه حدود الاتحاد الروسي ولو بالقوة أذا تطلب الأمر، واستعادة أهمية روسيا الاتحادية على المسرح الدولي خارجياً.(الساعدي، ٢٠٢٣، ص٩٦).

اذ تعد روسيا من الدول التي تدرك اهمية البعد الطاقوي وعلى رأسها الغاز في سياستها وتأثيره في الداخل والاهمية الاستراتيجية في الساحة الدولية، حيث اعتبر بوتين اهمية ودور الطاقة في السياسة يوازي بأهميته الترسانة النووية(مانع، ٢٠٢٤، ص٦٥٥)، لتتعرج الاحداث من تعاون نسبي الى توتر وتنافس جيوسياسي غير مسبوق خاصة في أزمة اوكرانيا(٢٠٢٠، Moravcsik)، وتعتمد روسيا حالياً على مسارات بيع لوجستية معقدة ومحدودة الى اوروبا عبر خط انابيب (ترك ستريم Turk Stream) الممر البري الوحيد المتبقي تقريباً بعد توقف المسار الاوكراني عام ٢٠٢٥، والغاز المسال عبر الناقلات البحرية الى موانى فرنسا واسبانيا، الا انها ستنتهي بحلول عام ٢٠٢٨ وفق خطة المجلس الاوربي لحظر واردات الغاز الروسي(Kardaś,2025).

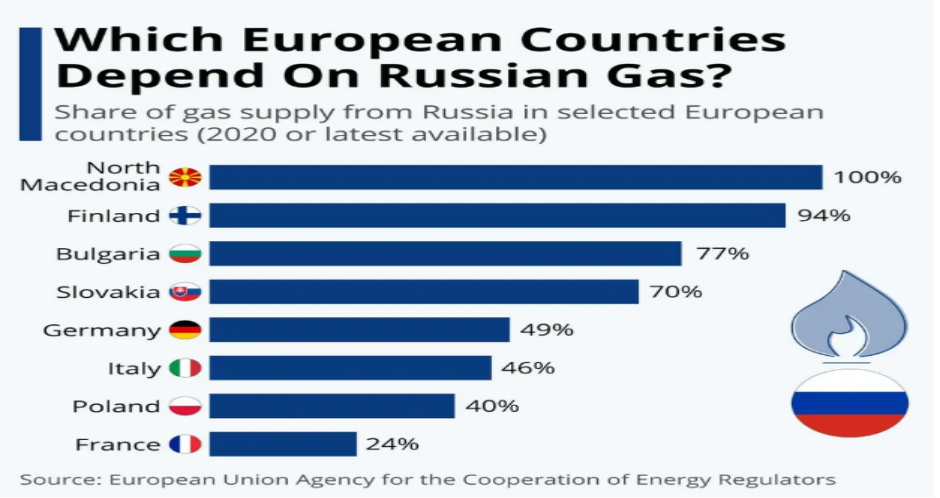

ملحق رقم (١) يوضح نسبة اعتماد الدول الاوروبية على الغاز الروسي خلال عام ٢٠٢٠ اضافة الى ما سبق يعد قطاع الطاقة والغاز دعامة حيوية وأساسية في الأمن القومي لروسيا بمفهومة الشامل وألية من أليات التأثير في السياسة الدولية نظراً للدور الذي تلعبه روسيا في سوق الطاقة مع زيادة الطلب العالمي لدى معظم الدول.(عبد القادر، ٢٠١٨، ص٨)

ثانيا: تأثير الصراع على صادرات الغاز الروسي لدول اوروبا.

ادت الحرب الروسية – الاوكرانية الى انهيار تاريخي غير مسبوق في صادرات الغاز الروسي عبر الانابيب الى اوروبا، أذ انخفضت الحصة الى نحو ٤٠% قبل عام ٢٠٢٢ الى مستويات دنيا، مما اجبر اوروبا الى اعتماد سياسة تنويع المصادر وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال (LNG) والتصحر من الإمدادات الروسية، مع توقف فعلي لعبور الغاز عبر اوكرانيا عام ٢٠٢٥(بريجغ، ٢٠٢٤)، حيث اكد ذلك وزير الطاقة الاوكراني (جيرمان جالوشينكو) في بيان "اوقفنا عبور الغاز الروسي، هذا حدث تاريخي، روسيا

تخسر اسواقها، وستتكبد خسائر مالية، اتخذت اوروبا بالفعل قرار التخلي عن الغاز الروسي"(وقف الغاز الروسي، ٢٠٢٥).

أذ تسبب الصراع الروسي- الاوكراني في ارتفاع اسعار الغاز عالمياً بشكل ملحوظ، وصلت الى (٣٠٠٠) دولار لكل (١٠٠٠) متر مكعب من الغاز، وسعر النفط ايضا ارتفع الى (١٢٢) دولار في اذار عام ٢٠٢٢، ولم تشهد القارة الاوروبية مثل هذه الاسعار منذ منتصف التسعينات، وتعد روسيا اكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، أذ تمتلك اكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، وفيما سبق وخلال حقبة الاتحاد السوفيتي هيمنت روسيا على امدادات الغاز الى اوروبا ، فمنذ انشاء خط انابيب الى الغرب زادت هيمنتها على هذه السوق في السنوات الاخيرة حيث اصبحت تمتلك نحو ٢٥% من صادرات الغاز العالمية، كما اصبحت تسيطر على ١٣.٣% من انتاج النفط العالمي(الشربيني، ٢٠٢٢).

وتعتمد اوروبا على الغاز الروسي بشكل اساسي وكبير وتعد ايطاليا وتركيا والمانيا اكبر المستوردين للغاز الروسي، وتليهم بولندا وفرنسا وجمهورية التشيك والنمسا والمجر وهولندا وجمهورية سلوفاكيا وفلندا(لارابي واخرون، ٢٠١٧، ص٣٣)

وقد اعلنت المانيا انها ستتضرر من العقوبات المفروضة على روسيا في قطاع الطاقة، من خلال المستشار الالماني "اولاف شلوتز" حيث اكد وقف اعتماد مشروع خط انابيب (نورد ستريم٢) في اطار العقوبات المفروضة على روسيا، علماً أن ٥٥% من واردات الغاز الالمانية مصدرها روسيا. وقد تعهد القادة الاوروبيون بتقليل اعتماد على الغاز الروسي بعد خفض الإمدادات ، حيث اعلنت المفوضية الاوروبية عام ٢٠٢٢ أن ١٢ دولة من الاتحاد اصبحت بلا غاز روسي كلياً او جزئياً، لذلك سعى الاتحاد الاوربي لايجاد البدائل عبر زيادة الإمدادات من دول مصر والنرويج والتفاوض مع اذربيجيان، كما ادى توقف ضخ

الغاز عبر خط (نورد ستريم ١) من قبل شركة (غاز بروم) لاجل غير مسمى حتى انتهاء الاصلاحات خطوة مهمة في تصاعد أزمة الطاقة بين روسيا والغرب بالتوازي مع الحرب الروسية – الاوكرانية(كيف غيرت الازمة، ٢٠٢٢).

مما تجدر الاشارة اليه في الحرب الروسية – الاوكرانية، هو أن الاتحاد الاوربي أصبح في وضع يوازن فيه بين الدفاع عنقيمه السياسية والديموقراطية من جهة، والحفاظ على تدفق الغاز الروسي وضمان امنه الطاقوي من جهة اخرى، ومع مرور الوقت بدأت المصالح الاقتصادية، خصوصاً المرتبطة بالطاقة تتغلب على الاعتبارات السياسية في طبيعة الصراع بين روسيا واوربا حول اوكرانيا، كما تعد الدول الاوربية القريبة جغرافياً من منطقة الصراع الاكثر تضرراً، وهذا مادفع الدول الاوروبية للبحث عن بدائل للغاز الروسي في افريقيا والشرق الاوسط. (فاضل، ٢٠٢٥).

المحور الثاني: تأثير الصراع على الأمن الاوروبي

تسبب الصراع الروسي الاوكراني في أزمة طاقة غير مسبوقة في اوروبا، حيث انخفضت حصة صادارات الغاز الروسي من حوالي ٤٥% في عام ٢٠٢١ الى ١٥% في عام ٢٠٢٣، اما في عام ٢٠٢٦ فلا يتجاوز نسبة ٦% وفقاً لبيانات الاتحاد الاوروبي، مما انعكس على ارتفاع اسعار فواتير الطاقة والكهرباء بنسبة ١٥%، كما اثر سلباً على الاقتصاد الاوروبي بزيادة معدلات التضخم وارتفاع تكاليف الدفاع، وتباط} النمو الاقتصادي مع خسائر تقدر بتريليونات الدولارات، مما ولد فكرة تنويع الطاقة والاعتماد على الغاز المسال الاميركي لدى الاتحاد الاوروبي.

اولا: أثر انفخاض الصادرات على أمن الطاقة في اوروبا.

يعتبر الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة التي اكتسبت أهمية متزادية منذ نهاية الحرب الباردة مطلع القرن الواحد والعشرين، لذا ستكون اوروبا اكثر من يدفع ثمن الصراع بين روسيا واوكرانيا وذلك لانها تعتمد على امدادت الغاز الروسي الطبيعي بنحو ٤٠%، وتتضح المشكلة الكبيرة لهذه الحرب هي شبكات نقل الغاز عبر الانابيب، أذ تشكل اوكرانيا الجزء الرئيسي من شبكة خطوط الانابيب لتوزيع الغاز الطبيعي في جميع دول اوروبا، ففي عام ٢٠٠٩ عندما قطعت روسيا الإمدادات عن اوكرانيا شهدت ١٨ دولة اوروبية تعطلاً كاملاً في امدادات الغاز المنقولة عبر اوكرانيا(مجدي، ٢٠٢٢).

ويصل الغاز الروسي الى اوروبا عبر الاراضي الاوكرانية بموجب اتفاق "كييف" يصل الى ٢٠٢٥، ويبلغ طول خط الغاز المار عبر اوكرانيا حوالي ٣٧ الف كلم، ويضخ من خلاله ٣٢ مليار متر مكعب وهو ما يغطي نحو ٢١% من اتحياج اوروبا من الغاز، وتحصل كييف من خلاله على ما يعادل ٤.٥ مليار دولار سنوياً، وهو ما يجعل كييف معبراً هاماً لحماية امن الطاقة الروسي الاوروبي معاً(زياد الدين، ٢٠٢٢)، أذ تهيمن شركة غاز بروم المملوكة للدولة الرويسة على معظم عمليات انتاج وتصدير الغاز الطبيعي بنسبة تفوق ٧٠%، وهكذا تغدو روسيا اكثر احتكاراً للطاقة بما يزيد هيمنتها على هذا المورد(بوزازي،٢٠٢٣، ص٣٦١-٣٦٢).

تعد خطوط نقل الغاز عبر اوكرنيا شديدة الهشاشة مما يجعلها عرضة للمساومات السياسية والصراعات الجيوسياسية وهو ما يسبب تهديد أمن الطاقة الاوروبي لمرات عديدة. لقد كانت روسيا تدعم اقتصاد اوكرانيا بشكل كبير عبر تزويدها بالغاز بأسعار منخفضة، لكن مع ازدياد رغبة اوكرانيا في الاستقلال الكامل بدأ القادة الروس يتسائلون عن استمرار عن

سبب استمرار هذا الدعم، بينما اعتبرت اوكرانيا هذه السياسة تهدف الى تقويض استقلالها(دانييري،٢٠٢٢، ص٥٥-٥٦)، وبعد وصول اول رئيس موالي للغرب سنة ٢٠٠٤ بعد "ثورة البرتقال" وتور العلاقات بين موسكو وكييف، ظهرت خطوط الغاز كأحد ادوات الصراع بين البلدين، حيث قطعت روسيا الإمدادات في عام ٢٠٠٩ ادى الى تفاقم الاوضاع لدا العديد من دول اوروبا، لتعود روسيا وتقيد امدادات الغاز عبر اوكرانيا مرة اخرى في عام ٢٠١١ بدعوى رفض كييف لتسديد ثمن الغاز الروسي بسعر السوق.

وفي ظل زيادة الطلب على الغاز الروسي وتراجع انتاج الغاز الاوروبي واستمرار الطلب، فأن الاستراتيجية الروسية الوطنية للطاقة وضعت هدف ايصال انتاج الغاز الطبيعي الى ٨٨٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٥(شلش، ٢٠٢٣، ص١٨٣).

ساهمت سياسية التشبيك واحتكار السوق الاوروبية للغاز اكساب روسيا ورقة ضغط على الدول الاوروبية، ودائماً ماسيتخدم فلاديمير بوتين موارد الطاقة كسلاح جيوسياسي ضد الدول الاوروبية، وذلك عبر قطع الإمدادات كما حدث في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٩، حين اوقفت روسيا نقل الغاز عبر اوكرانيا الامر الذي دفع التحاد الاوروبي الى أقرار تشريعات هامة لمواجهة توقف امدادات الغاز الروسي(الشاغل، ٢٠٢٤).

شكلت الحرب الروسية – الاوكرانية جلياً ارتفاع اسعار الطاقة بالدولار الامريكي بأربعة اضعاف مستوياتها السائدة في ابريل ٢٠٢٠، أذ تعد اكبر زيادة اسعار طاقة منذ ارتفاع اسعار النفط في عام ١٩٧٣(الخوري واخرون،٢٠٢٢، ص٣٩)، حيث زادت اسعار الغاز عالمياً بشكل ملحوظ، وصلت الى (٣٠٠٠) دولار لكل (١٠٠٠) متر مكعب من الغاز، وسعر النفط ايضا ارتفع الى (١٢٢) دولار في اذار عام ٢٠٢٢، ولم تشهد القارة الاوروبية مثل هذه الاسعار منذ منتصف التسعينات(الشربيني، مرجع سبق ذكره)، حيث وصلت اسعار

الغاز الطبيعي في اوروبا الى اعلى مستوى على الاطلاق، خوفاً من تعطل الوارادت الروسية، وفي خطوة تكتيكية طلبت روسيا من الدول المستوردة للطاقةان تدفع بالعملة الروسية (الروبل) عبر البنوك الروسية مهددة بقطع امدادات الغاز الطبيعي، الامر الذي من شأنه أن يؤدي الى تعقيدات اضافية خاصة وان العقود مضمنة بعملات مختلفة(الخوري وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص٤٤).

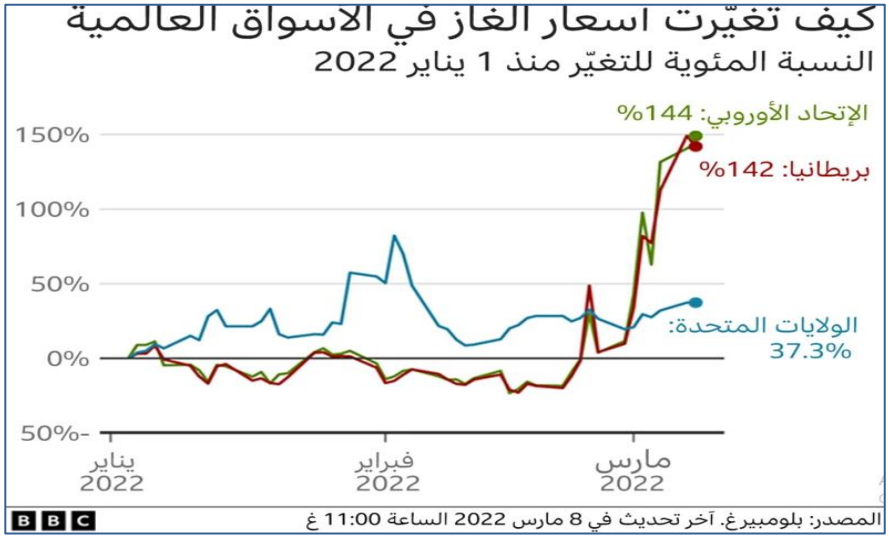

محلق رقم (٢) يوضح ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي في اوروبا.

مما تجدر الاشارة اليه يمكن الاستنتاج بأن اوروبا تأثرت كثيراً بأزمة ارتفاع اسعار الطاقة، نتيجة اعتمادها على الغاز الطبيعي الروسي بشكل كبير، وتراجع الإمدادات الروسية والاضطرابات الجيوسياسية المصاحبة لها، وهو ما انعكس بدوره على استقرار اسواق الطاقة الاوروبية وأبرز أهمية تنويع مصادر الطاقة وتعزيز أمن الإمدادات.

وهكذا فأن الحرب الروسية–الاوكرانية تمثل مسرحاً لجيوسياسية امدادات الطاقة الى اوروبا، فروسيا تمثل المتعامل الاول في الطاقة والغاز، اما اوكرانيا فمتثل دولة عبور للامدادات الطاقة الى اوروبا.(حسن وصالح، ٢٠٢٥، ص١٦٨).

ثانياً: أثر الصراع على الأمن العسكري في اوروبا.

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا الى دفع دول الاتحاد الاوروبي نحو اعادة تقييم مشألة الأمن الاوروبي، وكذلك اعادة النظر في مكانة الحرب غير التقليدية في الحسابات الأمنية، مع اعطاء أولوية اكبر للتهديدات العسكرية التقليدية. كما اظهر هذا التطور أن روسيا مازالت وستبقى،لاعباً مؤثراً في توازن القوى داخل أوروبا، سواء بصورة مباشرة من خلال القدرات العسكرية الكبيرة، أو بصورة غير مباشرة عبر دعمها لبعض دول شرق أوروبا مثل اوكرانيا(رجب، ٢٠٢٢).

أدت الحرب في اوكرانيا الى زيادة اعتماد الدول الاوروبية أمنياً على الولايات المتحدة الامريكية، نتيجة عدم قدرتها على اشناء بنية عسكرية اوروبية موحدة قادرة على حمايتها ومواجهة التحديات الخارجية، وقد اسهم ذلك في تعزيز دول حلف الشمال الاطلسي (الناتو NATO) بقيادة أمريكا على حساب أي مشروع لبناء قوة عسكرية أوروبية مستقلة(رديف، ٢٠٢٥، ص٩).

ولمواجهة الغزو الروسي لاوكرانيا اتخذ الاتحاد الاوروبي مجموعة من الاجراءات تمثلت في فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، اضافة الى تقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا. (توفيق، ٢٠٢٣)، كما ندد التحاد الأوروبي بالعدوان الروسي الغير مبرر على اوكرانيا في عام ٢٠٢٢ مشيراً الى أن العمليات العسكرية الروسية تشكل انتهاك للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة.(نايف وياسين، ٢٠٢٥، ص٧٤).

كما ادى الغزو الى تعزيز التنسيق بين الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية بهدف اظهار موقف موحد في مواجهة روسيا. وفي المقابل سعت روسيا الى استغلال واثارة الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الاوروبيون من اجل اضعاف الجبهة الغربية في مواجهة عملياتها العسكرية، ادى سيطرة القوات الروسية على شبه جزيرة القرم الى وضع روسيا في حالة خرق لمذكرة بودابست، وقد اشار الرئيس الاوكراني زيلينسكي خلال مؤتمر ميونخ للأمن في شباط ٢٠٢٢ الى انسحاب اوكرانيا من المذكرة لاخلال روسيا بالضمانات التي تعهدت بها، خاصة بعد اعترافها بمجهورية دونيستك ولوغانسك(توفيق، ٢٠٢٣).

لقد نجم عن تأثير الحرب الروسية–الاوكرانية نتائج كبيرة على الأمن الاوروبي، اولها انها سعت الى اعادة النظر في النظام الامني والدفاعي، وهذه الحرب كانت مبرراً لتطوير دول الاتحاد الاوروبي لنظام امني اوروبي خالص ومستقل عن الناتو ولا يتأثر بالسياسات الامريكية، وقد تكون هذه الحرب متغيراً مهماً قد يدفع الاوروبيون لاحداث نقلة نوعية في ترتيبات الأمن القومي الاوروبي فيما يتعلق بالتهديدات والمخاطر الامنية المشتركة التي تواجههم، وكشفت ايضاً قصوراً واضحاً في ترتيبات الأمن الاوروبي على الرغم من الجهود الرامية في ايجاد قدر عالي من اجراءات المؤسسات لحماية أمن الدول الاوروبية، حيث بدا واضحاً الضعف في الجانب العسكري لتلك الترتيبات الأمنية(رجب، مرجع سبق ذكره).

ويتضح جلياً من بين اثار الحرب على الأمن الاوروبي هو سعي بعض الدول الاوروبية مثل السويد وفنلندا، الى التخلي عن سياسة الحياد والانضمام الى حلف الشمال الاطلسي وذلك بسبب عدم القناعة بجدوى الحياد في الحفاظ على امنها القومي نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا والمخاوف من وقوعها ضحية لهجوم روسي محتمل، لاسيما أن فنلندا الدولة المجاورة لروسيا وقعت سابقاً تحت الاحتلال الروسي(رديف، مرجع سبق ذكره).

بناءً على ذلك، برز توجه لدى دول الاتحاد الاوروبي نحو التحول الى كيان قادر على تعزيز الأمن، من خلال التعامل مع التهديدات التقليدية المربتطة بأستخدام القوة العسكرية، الى جانب مواجهة عودة سباق التسلح وانتشار اسحلة الدمار الشامل.

المحور الثالث: التحولات الاوروبية في سياسات الطاقة ورهانات الامن الاقتصادي المستقبلي.

تشهد القارة الاوروبية تحولاً جذرياً في سياسات الطاقة، مدفوعاً بضرورات جيوسسياسية واهداف مناخية مما خلق رهانات جديدة ومعقدة للامن الاقتصادي والمستقبل الصناعي للقارة

اولاً: الاستجابات الاوروبية وآفاق مستقبل الغاز الروسي

ادت الحرب الروسية– الاوكرانية الى تحول جذري في مشهد الطاقة الاوروبي، حيث اتخذ الاتحاد الاوروبي استجابات وتدابير واجراءات حاسمة لتقليل اعتماده التاريخي على الغاز الروسي، وتتمثل تلك التدابير فيما يلي:

١. تنويع مصادر الامداد عبر إيجاد موردين جدد

أصبح التنويع ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأوروبية للطاقة بهدف تأمين مصادر مستقرة من النفط والغاز مع مراعاة الجوانب البيئية وتعزيز امن القارة وقدرتها التنافسية.

وأدركت أوروبا أن روسيا مورد غير موثوق، أذ تستخدم الطاقة كورقة ضغط جيوسياسية عبر التهديد بقطع الإمدادات او رفع الأسعار، كما ظهر في الازمة الأوكرانية، رغم اعتمادها الكبير على السوق الأوروبية، لذلك غلبت الاعتبارات الاستراتيجية على الاقتصادية(الخطيب،٢٠٢٢، ص٤١٠).

وفي هذا الإطار سعت الدول الأوروبية الى تقليل اعتمادها على روسيا خاصة بعد خفض امدادات الغاز، حيث واجهت ١٢ دولة أزمة طاقة في عام ٢٠٢٢، كما عمل الاتحاد الأوروبي على تنويع مصادره عبر اتفاقيات مع مصر والكيان الصهيوني وتعزيز التعاون مع النرويج، والتفاوض مع أذربيجان لإيجاد بدائل(مخيمر، ٢٠٢٣، ص٢٨).

- **دول حوض بحر قزوين:** تعد دول منطقة بحر قزوين التي كانت تدور حول فلك روسيا وهي بشكل رئيسي (أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان) والتي حظيت بوجود كميات هائلة من الغاز الطبيعي فيها، علاوة على ذلك موقعه على مفترق الطرق الاستراتيجي بين الدول الكبرى المستهلكة في أوروبا وشرق آسيا سوف تكون مصدراً حيوياً للطاقة الأوروبية في المستقبل المنظور، ومن ثم تأمين الطريق الموثوق بها وبأسعار معقولة، يعد من اهم الضروريات الاستراتيجية بالنسبة لقارة أوروبا(منكوف، ٢٠١٠، ص١٥).
- **منطقة الشرق الأوسط:** تعد دول الشرق الأوسط من بين أكبر مناطق العالم الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، وفقاً للتقديرات الحالية توجد تقريباً ٨١% بالمائة من احتياطيات النفط الخام الموجودة في العالم في دول أعضاء منظمة أوبك، مع الجزء الأكبر من احتياطيات المنظمة في الشرق الأوسط والتي تصل الى ٦٥,٥% من اجمالي منظمة أوبك.

وتعد قطر من أبرز موردي الغاز الطبيعي المسال عالمياً، ما جعلها محط اهتمام دبلوماسي متزايد، خاصة انها تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم، وتسعى الى توسيع قدراتها التصديرية بحلول عام ٢٠٢٧، ومن خلال المفاوضات الجارية مع الدول الأوروبية بشأن زيادة امدادات الغاز تتمسك قطر بأبرام عقود طويلة الاجل تتضمن شروط تحديد وجهة الشحنات، في المقابل ترى الحكومات الأوروبية أن مثل هذه العقود وشروطها

تتعارض مع توجهاتها نحو تحرير سوق الطاقة، وكذلك مع سياساتها الحديثة الهادفة الى خفض الانبعاثات الكربونية(كعبوش، ٢٠٢٣، ص٢٩).

دول شمال أفريقيا: تعد منطقة شمال افريقيا مصدر رئيسي للطاقة، أذ تتركز فيها أكبر الاحتياطيات البترولية والإنتاجية، وتعد هذه المنطقة مهمة جداً بالنسبة للاتحاد الأوروبي لتنويع امدادات الطاقة، وتضم منطقة شمال افريقيا دولاً منتجة عدة وهي (ليبيا، الجزائر، مصر)، وقد دخلت هذه الدول في علاقات مع الدول الأوروبية عن طريق الشراكة الأورو متوسطية التي جعلت من هذه المناطق أكثر جاذبية للاتحاد الأوروبي لضمان الامن الطاقوي(توفيق،٢٠٢٣، ص٣٩٥)

تسهم الجزائر من خلال استراتيجيتها لتصدير الغاز الطبيعي في تأمين مستقبل الطاقة للاتحاد الأوروبي، أذ صدرت الجزائر في عام ٢٠٠٦ نحو ٦٢١ مليار متر مكعب من الغاز، ٦٠% منها عبر خطوط الانابيب و٤٠% منها عبر الناقلات، وقد وصلت نسبة استيراد الاتحاد الأوروبي من الدول الافريقية نحو ٢ مليون برميل من النفط، والغاز بنسبة ١٨,١٨ مليار متر مكعب(جواد، ٢٠٢١، ص٤٦).

٢.الذهاب بشكل أسرع نحو مصار الطاقة النظيفة (الطاقة المتجددة)

يعد تطوير الطاقة المتجددة أحد اهم اهداف الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي، بغية الوصول الى نظام طاقة أوروبي أكثر اماناً، واقل اعتماداً على امدادات الطاقة الخارجية. أذ تتضمن خطة (Repower EU) تسريع نشر الطاقات المتجددة، وبالتالي يتم رفع الهدف الالزامي لعام ٢٠٢٤ في مجال الطاقات المتجددة الى ٤٢,٥% مع صموح الوصول الى ٤٥%، مما ينعكس ذلك الى رفع القدرات الانتاجية من تلك الطاقات الى نحو ١٢٣٦ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠ مقابل ٥١١ جيجاوات اليوم. يمكن لدول الاتحاد الاوروبي توفير ٢.٥

مليار متر مكعب اضافي من الغاز وذلك عبر تسريع نشر الانظمة الكهروضوئية على اسطح المباني بقدرة ١٥ تيراواط ساعة هذا العام(جمال والجندلي، ٢٠٢٥، ص٣٦٨) ويمكن القول أن التخلي عن الغاز الروسي ليس امراً ممكن في الوقت الحالي، بل يتطلب عدة سنوات ومن المتوقع أن تواجه دول القارة أزمة حقيقية الى جانب خلافات داخلية حول وتيرة انهاء الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية(الخطيب، مرجع سبق ذكره)

فيما يلي جدول يوضح هذه الخطة(سويدان، مرجع سبق ذكره، ص٤٦):

الخطوة العامة	الخطوة التفصيلية	Fit for 55 بحلول العام 2030	إجراءات REPowerEU	الكمّية المستبدلة مع نهاية العام 2022 (مليار متر مكعّب)	الكمّية المستبدلة مع نهاية العام 2030 (زيادة عن Fit for 55)
تنويع الغاز	تنويع مصادر الغاز		تنويع مصادر الغاز المسال	50	50
			تنويع مصادر غاز الأنابيب	10	10
	المزيد من الغازات المتجددة	17 مليار متر مكعّب من الميثان الحيوي، ممّا يوفّر 17 مليار متر مكعّب من الغاز الطبيعي	زيادة إنتاج الميثان الحيوي إلى 35 مليار متر مكعّب بحلول عام 2030	3.5	18
		5.6 مليون طنّ من الهيدروجين المتجدّد، يوفّر بين 9-18.5 مليار متر مكعّب من الغاز الطبيعي	زيادة إنتاج واستيراد الهيدروجين إلى 20 مليون طنّ بحلول عام 2030	-	50-25

ثانياً: التحديات والرهانات المستقبلية لأمن الطاقة الاوروبي.

على الرغم من الجهود الحثيثة التى بذلتها دول الاتحاد الاوروبي لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي، فأن هذه التحولات تطرح مجموعة من التحديات المعقدة المتداخلة التي تمس جوهر الأمن الاقتصادي والطاقة في القارة الاوروبية.

ومن ابرز هذه التحديات صعوبة تعويض الكميات الكبيرة من الغاز الروسي على المدى القصير، نظراً لأرتباط البنية التحتية الاوروبية تاريخياً بشبكات الامداد الروسية، وقد ادى هذا الارتباط الى ترسيخ نمط من الاعتماد يصعب تفكيكه بسرعة، مما يجعل عملية التحول نحو بدائل اخرى عملية تدرجية ومكلفة(محمد، ٢٠٢٥، ص٣٠٤).

وعلى الصعيد الاقتصادي، يواجه الاتحاد الاوروبي تحدياً يتمثل في ارتفاع تكاليف الطاقة نتيجة الاعتماد المتزايد على بدائل مثل الغاز الطبيعي المسال، الامر الذي ينعكس سلباً على الاداء الاقتصادي، أذ ساهم في زيادة معدلات التضخم واضعف القدرة التنافسية للصناعات الاوروبية(خليفة، ٢٠٢٣، ص٣٩٥).

اما من الناحية الجيوسياسية، فقد اسهم التحول نحو الموردين جدد في اعادة تشكيل خارطة التحالفات الدولية للاتحاد الاوروبي، الا أن هذا التحول لم يؤد بالضرورة الى تحقيق استقلال طاقوي كامل، بل افضى في بعض الحالات الى اعادة توزيع انماط الاعتماد الخارجي بدل من انهائها، مما يعكس استمرار الدور المحوري للطاقة كعامل مؤثر في صياغة التفاعلات الدولية(بعطوش,أ. وخالد,م.، ٢٠٢٣).

في سياق الرهانات المتسقبلية يواجه الاتحاد الاوروبي تحدياً استراتيجياً يتمثل في تحقيق التوازن بين ضمان أمن الإمدادات الطاقوية وتسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية والتغيرات الجيوسياسية المتسارعة، ويزداد هذا التحدي

تعقيداً مع الحاجة الى استثمارات ضخمة وكبيرة في البنية التحتية للطاقة بما يشمل شبكات النقل والتخزين والتقنيات النظيفة.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة الى اعادة تقييم شاملة للسياسات الاوروبية في مجال أمن الطاقة، ويمكن الاسترشاد في هذا السياق بعدد من المرتكزات الأساسية:

١. أثبت التجربة أن الافتراض السائد سابقاً، والقائم على أن الترابط التجاري والاقتصادي في السلع الحيوية يعمل على تعزيز التعاون والاتسقرار لم يكن دقيقاً بالقدر الكافي، أذ ادى في بعض الحالات الى تعميق الاعتماد على موردين غير موثوقين، وزيادة نقاط الضعف الاستراتيجية.

٢. لم يعد من الممكن التعامل مع امن الطاقة امراً مضموناً، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الطاقوي العالمي، فقد اعتمدت دول الاتحاد الاوروبي لسنوات طويلة على الوقود الاحفوري الروسي منخفض التكلفة، الا أن هذا النموذج يشهد تحولاً جذرياً، أذ اصبح أمن الطاقة جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن الشامل للأتحاد، مما يستدعي تعزيز التنسيق والتكامل بين الدول الاعضاء.

٣. تقتضي سياسيات الطاقة والمناخ درجة عالية من التنسيق والتكامل، نظراً لتداخل اهدافهما وتأثيرهما المتبادل، ويترتب على ذلك اعادة تشكيل نطاق وادوات دبلوماسية الطاقة، لا سيما في بعدها المرتبط بالتحول نحو الطاقة الخضراء.

وتشير هذه المعطيات الى تعزيز القناعة بأن تسريع التحول الطاقوي يمثل احد اهم المسارات الفاعلة لتعزيز أمن الطاقة وتحقيق الاهداف البيئية في آن واحد، ونظراً لاعتماد الاتحاد الاوروبي كبير على استيراد الوقود الاحفوري، وما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جيوسياسية واقتصادية، فأن الانتقال الى نظام طاقوي قائم على مصادر نظيفة ومتجددة

من شأنه أن يحقق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد، مقارنة بالنظام التقليدي القائم على الهيدروكربون(معيفي، ٢٠٢٥، ص٨٠٢).

وبناءاً على ما سبق، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل أمن الطاقة الاوروبي، يتمثل الاول في تحقيق استقلال نسبي من خلال تنويع مصادر الطاقة وتعزيز البدائل المحلية، بينما يقوم الثاني على استمرار انماط الاعتماد الخارجي، اما السيناريو الثالث، فيفترض تفاقم الازمات الطاقوية في حال تعثر السياسات الاوروبية او تباطؤ عملية التحول الطاقوي.

الخاتمة.

يمكن القول أن الحرب الروسية – الاوكرانية شكلت نقطة تحول استراتيجية في قطاع الطاقة العالمي، وخاصة في العلاقة بين رويا والاتحاد الاوروبي، فقد ادت الى انهيار تدريجي في تدفقات الغاز الروسي نحو اوروبا، ودفعت الاتحاد الاوروبي الى اعداة صياغة سياسته الطاقوية بشكل جذري من خلال تنويع مصادر الامداد، وتعزيز واردات الغاز الطبيعي المسال، والتوجه نحو الطاقة المتجددة.

كما اظهرت الازمة أن العتماد المفرط على مصدر واحد للطاقة يمثل نطقة ضعف استراتيجية يمكن استغلالها سياسياً، مما جعل امن الطاقة جزءًا من الامن القومي للدول، وفي المقابل واجهت روسيا تحديات كبيرة نتجية فقدانها جزءًا مهماً من سوقها الاوروبي، رغم محاولاتها اعادة توجيه صادراتها نحو اسواق بديلة.

ومن البحث يمكن أن نستنتج الآتي:

الاستنتاجات.

١. **أثبتت الأزمة** أن الاعتماد المفرط على الغاز الروسي كمصدر احادي للإمدادات يتحول في اوقات الصراعات من "اعتماد متبادل" الى ثغرة أمنية استراتيجية مما جعل أمن الطاقة جزء لا يتجزأ من الأمن القومي والسيادي الأوروبي.

٢. **أدت الحرب** الى انهيار تاريخي وتفكك بنيوي غير قابل للرجوع في العلاقات الطاقوية الروسية – الأوروبية عبر الانابيب التقليدية (لاسيما الممر الاوكراني حيث إن ٨٠% من الإمدادات الروسية الى أوروبا تمر عبر اوكرانيا) مما انهى عقوداً من الاعتماد الأوروبي على الوقود الاحفوري الروسي منخفض التكلفة.

٣. **ترتب على انقطاع** إمدادات الغاز الروسي تحول القارة الأوروبية نحو اعادة توجيه بوصلتها الطاقوية نحو سوق الغاز الطبيعي المسال (LNG) وابرام شراكات جديدة (الولايات المتحدة، دول شمال إفريقيا، وبحر قزوين) مما ادى الى اعادة توزيع انماط الاعتماد الخارجي بدلاً من انهائها كلياً.

٤. **كشفت الأزمة** أن التخلي السريع عن الإمدادات الروسية فرض اعباءً هيكلية حادة على الاقتصاد الأوروبي، تمثلت في ارتفاع قياسي في أسعار الطاقة وزيادة معدلات التضخم وأضعاف القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية الأوروبية على المدى القريب والمتوسط.

٥. **سرعت الأزمة** من دمج الأهداف المناخية مع متطلبات الأمن القومي حيث لم تعد الطاقة المتجددة مجرد التزام بيئي، بل اصبح خياراً استراتيجياً واداة سيادية هامة لتقليل الارتهان للخارج وضمان استقرار الإمدادات مستقبلاً.

٦. **أنتجت الحرب** أثراً سلبياً على واقع الطاقة الروسي– الأوروبي، أذ شكلت الأزمة صيحة انذار مهمة لدول الاتحاد الاوروبي فيما يتعلق باعتماده على روسيا في الطاقة كمزود

مشكوك في موثوقيته، كما أنتجت بعداً أستراتيجياً لمسألة الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية.

موقف البحث من اثبات الفرضيات او نفيها بناءً على ما توصل اليه البحث وهي كالتالي:

- **الفرضيات التي تم اثباتها:** الفرضية الرئيسية للبحث والمصرح بها أذ أثبت المعطيات التحليلية والاحصائية أن الحرب الروسية– الأوكرانية شكلت نقطة تحول استراتيجية دفعت الأتحاد الأوروبي العمل على تسريع جهود تنويع مصادر الإمدادات عبر خطة (REPowerEU) والعمل على انهاء الاعتماد على الغاز الروسي بحلول عام ٢٠٢٧، على الرغم من التكاليف الاقتصادية والبنوية المرتفة والناجمة عن هذا التحول.
- **الفرضيات التي تم نفيها وتفنيدها:**

١. **السلام عبر الترابط التجاري:** فندت نتائج البحث المقارب القائلة بأن الاعتماد التجاري المتبادل في مجال الطاقة يمكن اعتباره وثيقاً لمنع الصراعات وضمان تحقيق الاستقرار، أذ تحول الى أداة ضغط وتأثير جيوسياسي خلال الحرب.

٢. **حياد وموثوقية الشريك الروسي:** اظهر التحليل عدم إثبات هذه الفرضية التقليدية بأن روسيا مورداً موثوقاً ويمكن الاعتماد عليه دائماً، عقب خفض الإمدادات والمطالبة بالدفع بالعملة المحلية الروسية (الروبل)، وتوقف او قطع الإمدادات ومسارات النقل الرئيسية.

٣. **سلاسة التحول الطاقوي السريع دون اضرار هيكيلة:** تبين عدم صحة هذه الفرضية؛ إذ أظهرت المعطيات أن الاستغناء عن الغاز الروسي لم يتم دون حدوث أزمات حادة مثل التضخم وتراجع النمو الاقتصادي والتنافسي للصناعات الأوروبية.

التوصيات:

استناداً الى نتائج البحث، ومن اجل تحقيق الاستفادة من قبل المؤسسات العراقية الحكومية والقطاع الخاص يمكن تقديم التوصيات الاستراتيجية الآتية:

١. **لوزارة النفط:** الاسراع بأستثمار الغاز المصاحب والعمل على تطوير الحقول الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والمحلي، واستغلال التحولات العالمية لبناء قدرات تصديرية اقليمية جديدة عبر شبكة انابيب ومنها الى بقية دول العالم، خاصة في ظل التوترات الاقليمية في المنطقة وتوقف او ضعف التصدير لأغلب الدول المنتجة بسبب اغلاق الممرات المائية.

٢. **لوزارتي الكهرباء والبيئة:** العمل بوتيرة سريعة في مشاريع الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح) كبديل بنيوي يقلل من الاعتماد على الوقود الاحفوري ويحمي المنظومة من تأثير الازمات في الامداد العالمي.

٣. **لوزارتي المالية والتخطيط:** توظيف العوائد المالية الناجمة عن ارتفاع اسعار الطاقة في انشاء صندوق سيادي لتحديث وتطوير البنية التحتية ولتوفير الحماية ضد صدمات اسواق الطاقة العالمية.

٤. **لوزارة الخارجية والمراكز البحثية:** تعزيز مبدأ "دبلوماسية الطاقة" وبناء وتطوير الشراكات الاقليمية، وتكثيف الدراسات والابحاث الاستراتيجية لدعم صانعي القرار في العراق في هذا المجال لمواجهة المتغيرات الجيوسياسية الدولية والتي من شأنها أن تلقي بظلالها على الواقع العراقي والسياسة الخارجية للدولة.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابراهيم، ن. إ. (٢٠٢١). أثر متغير عامل الطاقة على التنافس الأمريكي-الروسي في أوروبا. مجلة العلوم السياسية، (٦٢)، ٤١٠.
٢. الخوري، ع.، حلمي، أ.، سمك، ن.، وغنيم، أ. (٢٠٢٢). الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية. المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.
٣. الخطيب، ن. (٢٠٢٢). تحديات أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية: الحرب الروسية-الأوكرانية "نموذجاً". المركز الديمقراطي العربيhttps://democraticac.de/?p .
٤. الشمري، ح. ن. ع. (٢٠٢٠). أثر الطاقة في استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية. مجلة كلية التربية الأساسية، ٢٦(١٠٦)، ٤٨٢.
٥. الشاغل، ح. (٢٠٢٤، ٢٧ مايو). تحول سياسات الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي وتداعياته على مستقبل أمن الطاقة الروسي. مركز عدن للدراسات الاستراتيجية.
٦. الشربيني، س. (٢٠٢٢). أزمة الطاقة في أوروبا: الأبعاد المحلية والتداعيات العالمية. مركز تريندز للأبحاث والاستشاراتhttps://trendsresearch.org/ar/insight .
٧. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. (٢٠٢٢، ٢٤ سبتمبر). كيف غيرت الأزمة الأوكرانية مفاهيم الأمن الدولي؟https://www.europarabct.com .
٨. بمراح، م. ج. (٢٠٢١). تأثير الغاز الجزائري على أمن الطاقة الأوروبي. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ٨(١)، ٤٦.
٩. بوزازي، خ. (٢٠٢٣). الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية الأوروبية. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ٧(١)، ٣٦١-٣٦٢.
١٠. بريجع، د. (٢٠٢٤). تأثير وقف عبور الغاز الروسي عبر أوكرانيا واستراتيجيات التأقلم مع العقوبات الغربية. مركز الدراسات العربية الأوراسيةhttps://eurasiaar.org .
١١. توفيق، س. ح. (٢٠٢٣، ١٥ سبتمبر). انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الأوروبي. مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية.
١٢. توفيق، غ. ع. (٢٠٢٣). الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الروسي-الأوروبي. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، (٢٠)، ٣٩٥.
١٣. جمال، ن.، وجندلي، ع. (٢٠٢٥). الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الطاقوي الأوروبي. مجلة الحقوق والحريات، ١٣(٢)، ٣٦٨.

١٤. حسن، ر. ط.، وصالح، ش. ت. (٢٠٢٥). الحرب الروسية-الأوكرانية وتأثيرها في مستقبل أمن الطاقة الأوروبي. المجلة العراقية للعلوم السياسية، (١٦)
١٥. خليفة، ص. ص. (٢٠٢٣). تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على بنية المحاور والتحالفات الدولية في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٤(٣)، ٣٩٥٤.
١٦. دانييري، ب. (٢٠٢٢). أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضر إلى حرب همجية (ي. الحاج، مترجم؛ ط١). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٧. رجب، إ. (٢٠٢٢، ٩ أغسطس). ترتيبات الأمن الأوروبي على ضوء الحرب الروسية-الأوكرانية: أبعادها والتأثير ومسارات المستقبل. مركز ترينـدز للأبحاث والاستشارات . https://trendsresearch.org/ar/insight/.
١٨. رديف، س. ن. (٢٠٢٥، ٥ أغسطس). تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الوطني للدول الأوروبية. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
١٩. سالم، إ. خ. (٢٠٢٥). الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على أمن الطاقة. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ٣٢(٢)، ٣٠٤.
٢٠. الساعدي، ع. م. ح. (٢٠٢٣). البعد الجيوسياسي للعلاقات الروسية-التركية وأثره على أزمتي سوريا وأوكرانيا [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
٢١. سويدان، م. ح. (٢٠٢٢). خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة. دراسات وتقارير، (٢٩)، ١١، ٤٦.
٢٢. شلش، م. (٢٠٢٣). خطوط الغاز الروسية: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية. مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٣. صحيفة الشرق الأوسط. (٢٠٢٦، ٥ مارس). ما واقع الغاز الطبيعي والمسال وأبرز الوجهات البديلة؟ https://aawsat.com .
٢٤. عبد القادر، ب. س. ق. (٢٠١٨). مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ٥(١)، ٨.
٢٥. العيد، ب.، وخالد، م. (٢٠٢٣). تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي العالمي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج.
٢٦. فاضل، إ.، ومهيدي، م. ح. (٢٠٢٥، ٣٠ ديسمبر). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على إمدادات الطاقة الأوروبية. المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٢٧. كعبوش، س. ا. (٢٠٢٣). السياسة الأوروبية في مواجهة انعكاسات الأزمة الأوكرانية الروسية ٢٠٢٢ على أمن الطاقة الأوروبي. مجلة العلوم الإنسانية، ٣٤(٤)، ٢٩.

٢٨. لارابي، إ. ف.، بيزارد، س.، رادين، أ.، تشاندلر، ن.، كرين، ك.، وسزاينا، ت. إ. (٢٠١٧). روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية: أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية (تقرير رقم RR-١/١٣٠٥ (A) مؤسسة راند.

٢٩. مانع، ر. ع. (٢٠٢٤). روسيا وأمن الطاقة في مستقبل التوازنات الدولية. مجلة دراسات دولية، (٩٨)، ٦٥٥.

٣٠. مجدي، م. (٢٠٢٢، ٢٥ يناير). الصراع الروسي الأوكراني... شبح الحرب يهدد أسعار النفط وأسواق الطاقة العالمية. منصة الطاقة https://attaqa.net/ .

٣١. مخيمر، أ. ف. (٢٠٢٣). تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (١٧)، ٢٨.

٣٢. منكوف، ج. (٢٠١٠). أمن الطاقة الأوراسية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٣٣. معيفي، ف. (٢٠٢٥). علاقات الطاقة الأوروبية في أوقات الأزمات: إعادة النظر في أمن الطاقة. مجلة آفاق علمية، ١٧(١)، ٨٠٢.

٣٤. نايف، ن. ع.، وياسين، ع. ح. (٢٠٢٦). تطورات الحرب الروسية-الأوكرانية ودور القوى الدولية فيها. المجلة العراقية للعلوم السياسية، ٦(١٥).

٣٥. ناصر الدين، ز. (٢٠٢٢، ١٩ فبراير). خطوط الغاز: المسكوت عنه في الأزمة الأوكرانية. شبكة الميادين https://www.almayadeen.net .

٣٦. وحدة الدراسات الأوروبية. (٢٠٢٥). وقف الغاز الروسي عبر أوكرانيا: التداعيات الجيوسياسية وآفاق قطاع الطاقة الأوروبي. مركز الإمارات للسياسات . https://epc.ae/ar/details/featured/waqaf-alghaz-alruwsi-abr-ukrania-altadaeiat-aljiusiasia.

37. Kardaś, S. (٢٠٢٥, January ١٠). Breaking free: Why ending Russian gas transit via Ukraine strengthens EU energy security. European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/article/breaking-free-why-ending-russian-gas-transit-via-ukraine-strengthens-eu-energy-security/

38. Moravcsik, A. (٢٠٢٠, January ٢٧). The power of connection: Why the Russia-Europe gas trade is strangely untouched by politics. Nature. https://www.nature.com/pdf
39. Reviron, Y. L. (٢٠٠٨). Les relations énergétiques entre l'Union européenne et la Russie: Dépendance ou indépendance. L'Harmattan.